مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية
IUGJHR
المجلد الثالث والعشرون، العدد الثاني، 175–198 يونيو2015
ISSN 2410-3179

ظاهرةُ التَّعْرِيبِ في العربيَّة

د. زياد يوسف أبو يوسف[1،*]

[1]قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الأقصى، قطاع غزة، فلسطين

تاريخ الإرسال (2014/12/28)، تاريخ قبول النشر (2015/14/12)

المُلَخَّص

حاول البحث الوقوف على ظاهرة لغوية شغلت علماء العربيّة قديما وحديثا، وهي ظاهرة تعريب الكلام الأعجمي، مع تعريف وبيان لأهميـــة هذه الظاهرة، والحديث عن أبرز وأهم مشكلاتها، مختوما بمقترحات عملية للتعريب.

وسعى البحث إلى بيان ظاهرة التعريب في العربية بتعريفها لغة واصطلاحا، ثم التفريق بين الألفاظ المعرّبة والعربية، ثم الحديث عن أهمية التعريب ومكانته، ودواعي التعريب في العربية، ثم الحديث عن تعريب المصطلح العلمي، والخروج بمقترحات وتوصيات تفيد عملية التعريب.

واعتمد البحث على كتب أهل اللغة وعلماء التعريب الذين أفاضوا في الحديث عن هذه الظاهرة، وقد اتبع الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي.

الكلمات المفتاحية: ظاهرة التعريب.

The Phenomenon of Arabicizing in Arabic Language

Abstract

The research seeks to examine thoroughly the phenomenon of Arabicizing non- Arabic language ,which has been the main concern of Arabic scholars in ancient and recent times

The researcher defines and shows the significance of this phenomenon .He also highlights the salient problems in Arabicizing .The researcher tries to differentiate between Arabic and Arabicized words and terms. He finally comes up with proposals and recommendations that serve the process of Arabicizing .This research is based on the books of linguists and scholars of Arabicization Who have written exhaustively about this phenomenon . Analytic and descriptive approach froms the basic of the study.

Keywords: The Phenomenon of Arabicizing.

* البريد الالكتروني للباحث المرسل: Dr.zyad1962@gmail.com

تمهيد:

إنّ تسارع الزمن يؤدي إلى إحداث حركة في اللغة، فأدّى ذلك إلى ظهور قضية من قضايا اللغة ألا وهي التعريب، وقد شغلت هذه القضية علماء العربيّة قديما وحديثا، فهي قضية من القضايا المحورية التي تمثل تحديًا لأمتنا العربية في وقتنا الراهن.

فإذا كان التعريب بمعناه المباشر هو سيادة العربية في كل أرجاء الوطن العربي بما يوحد المشاعر العربية ويجمعها حول تاريخها وواقعها ومصيرها، فهو لا شك عامل أصيل وحاسم في تحقيق الوحدة العربية، وهو حينئذٍ يمد الوحدة بمقومات وجودها ومنحها مضمونها الحضاري، كما يعينها على الخروج من ربقة التخلف والتردي التي انتهت إليه الأمة.

فما أخذته العربية طواعية إنما كان عن اختيار واقتدار، بحيث لم يكن لينافس خصائصها أو تختفي وراءه، بل تم ذلك مع محافظتها على أصالتها وأسسها ودعائمها اللغوية واحتفاظ الألفاظ المفترضة ببعض سماتها التي تنم عن أصولها ومصادرها، دون أن تصبغ اللغة العربية بلون مغاير، أو تنحرف بها عن مجراها الأساسي، أو تتغلب عليها في أمر أساسي.[1]

إنّ قضية التعريب ليست قضية خاصة بأهل اللغة أو النحو أو المثقفين منهم؛ بل هي قضية انتماء وتنمية في آنٍ واحد يجب التعامل معها بما يتناسب من وجود يتصل بوجود الأمة العربية ووحدتها، وسبيلها للخروج مما هي فيه من تخلف وتبعية.

فالتعريب أصل أصيل من أسباب نهضتنا ووحدتنا الشاملة التي نرجوها لأمتنا العربية، حيث لا نتصور وحدة هذه الأمة في ظل مصطلحات إنجليزية في قطر، وفرنسية في قطر آخر، فتوحيد لغتنا لتكون أمة واحدة أساس من أسس التقدم والرفعة، فينبغي التعامل مع العربية لا أنها مجرد وسيلة للتفاهم فحسب، وإنما باعتبارها عنوان هويتنا ووعاء ثقافتنا وغايتنا في ماضينا وحاضرنا ومستقبلنا.[2]

وأما مبررات البحث، فقد رأى الباحث أن يسهم بدراسة عن ظاهرة التعريب في العربية من خلال إيضاح تعريفها، وبيان أهميتها ودواعي التعريب، وتعريب المصطلح، ثم إبراز أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة.

ويهدف البحث إلى إبراز أهمية التعريب ومكانته وأسبابه، بالإضافة إلى التفريق بين الألفاظ المعربة وغير المعربة.

وتكمن أهمية البحث في كونه يتحدث عن ظاهرة بدأت منذ زمن بعيد، وعمل على حصر أهم النقاط فيها في بحث كهذا. وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي الذي يصف الظاهرة ثم يحللها.

وخلال هذا البحث، سيشرع الباحث بالحديث عن التعريب لغة واصطلاحا، ثم معايير الألفاظ المعرّبة والتي اختطها القدماء وسار عليها المحدثون، ثم بيان أهم دواعي التعريب، وإيضاح إمكانيات اللغة في التعريب، ثم الحديث عن المشكلات التي تواجه التعريب، ثم بيان تعريب المصطلح، ونختم البحث بمقترحات عملية لعملية التعريب.

---

(1) إبراهيم ، زيدان أحمد الحاج :(1996) اللغة العربية والتعريب، مجلة إتحاد الجامعات العربية، الأردن، العدد 31 ص315.

(2) أبو العنين، عمر عبد المعطي: (2003): التعريب والأمة، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، المنصورة، العدد52، الجزء الأول، ص240.

المبحث الأول: التعريب لغة واصطلاحا

- **لغة:**

جاء في العين: العرب العاربة: الصريح منهم. والأعاريب: جماعة الأعراب. ورجل عربيّ، وما بها عَرِيب، أي: ما بها عربيّ، وأعرب الرجل: أفصح القول والكلام، وهو عربانيّ اللسان، أي: فصيح، وأعرب الفرس إذا خلصت عربيّته وفاتته القرافة، والإبل العِراب: هي العربية، والعرب المستعربة الذين دخلوا فيهم فاستعربوا وتعرّبوا.(1)

وجاء في تهذيب اللغة: وأفصح الصبيّ في منطقه إذ فهمت ما يقول أوّل ما يتكلم، وأفصح الأغتم إفصاحاً مثله: ويقال للعربي: أفصح لي إن كنت صادقاً أي ابِنْ لي كلامك، ويقال: عرَّبت له الكلام تعريبا وأعربته له أعرابا إذا بيَّنته له حتى لا يكون فيه حضرمة.(2)

ويرى صاحب التهذيب أن الإعراب والتعريب معناهما واحد، وهو الإبانة، يقال: أعرب عنه لسانه وعرَّب أي أبان وأفصح، ويقال: أعرِبْ عما في ضميرك أي أبنْ، ومن هذا يقال للرجل إذا أفصح في الكلام، قد أعْرب.(3)

وجاء في الصحاح: تعرَّب، أي تشبَّه بالعرب، وتعرَّبَ بعد هِجْرَتِهِ، أي صار أعرابيا، وعرُب لسانه –بالضم– عُروبَة، أي صار عربياً، وأعرَبَ كلامه إذا لم يلحن في الإعراب، وأعرب بحجَّتِهِ، أي أفصح بها ولم يتّق أحدًا(4).

وجاء في اللسان: عَرَّبَتْه العربُ، وأَعْرَبَ أَيضاً، وعَرُبَ لِسَانُهُ، بالضَّمِّ، عُرُوبةً أَي صَارَ عَرَبِيًّا(5).

يقول الزبيدي: والتَّعْرِيبُ تَهْذِيبُ المَنْطِقِ مِنَ اللَّحْنِ، وَيُقَال: عَرَّبتُ لَهُ الكلامَ تَعْرِيباً، وأَعْرَبتُ لَهُ إِعرَاباً إِذَا بيَّنْتَه لَهُ حَتَّى لَا يَكُونَ فِيه حَضْرَمَةٌ، وقيل: التَّعْرِيب: التَّبيينُ والإِيضاحُ، وَقَالَ الأَزْهَرِيُّ: الإِعْرَابُ والتَّعْرِيبُ معنَاهُمَا وَاحِدٌ، وَهُوَ الإِبَانَةُ. يُقَال: أَعربَ عَنهُ لِسَانه وعَرَّبَ أَي أَبانَ وأَفصح(6).

من خلال التعريفات اللغوية السابقة للتعريب والمعرّب نجد أنها تصب في بوتقة واحدة وهو تحويل الكلام الأعجمي إلى عربي ودخولها تحت حكم العربي.

- **التعريب والإعراب:**

وأما التعريب والإعراب فمعناهما واحد عند سيبويه، حيث أطلق على التعريب مصطلح الإعراب فهما عنده مترادفان، يقول في الكتاب: "هذا باب ما أعرب من الأعجمية" جاء فيه: اعلم أنهم مما يغيرون من الحروف الأعجمية

(1) الفراهيدي، الخليل بن أحمد،(د،ت) : العين، 8ج، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال. 128/2.

(2) الأزهري، محمد بن أحمد،(2001): تهذيب اللغة، 8ج، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، 149/4.

(3) المصدر نفسه، 219/2.

(4) الجوهري، إسماعيل بن حمّاد، (1987): الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، 6ج، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت، ج179/1.

(5) ابن منظور، جمال الدين، (1414ه): لسان العرب، 15ج، الطبعة الثالثة، دار صادر، بيروت ج587/1.

(6) الزبيدي، مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، 393/3.

ما ليس من حروفهم البتة، فربما ألحقوه ببناء كلامهم، وربما لم يلحقوه..."[1]، فقد أطلق لفظ ما أعرب من الأعجمية أي ما تم تعريبه وصار عربيا، فهما الإعراب لدى سيبويه بمعنى واحد.

- **اصطلاحا:**

هو نقل الكلمة الأجنبية ومعناها إلى اللغة العربية، سواء تمَّ هذا النقل دون تغيير في الكلمة، أو تمَّ بعد إجراء تغيير وتعديل عليها، وإذا تمَّ نقل اللفظ الأجنبي إلى اللغة العربية دون تغيير، سُمِّيَ (دخيلاً)، وإذا وقع عليه التغيير، سمِّيَ (معرَّباً)، ومن أمثلة الدخيل ألفاظ: (الأوكسجين)، و(النتروجين) و(النيترون) [2]، ومن أمثلة المعرَّب ألفاظ: (الهاتف) التي زاحمت (التليفون)، و(البرقية) التي زاحمت (التلغراف)[3].

وقد عرّفه الجوهري بقوله: "تعريب الاسم الأعجمي: أن تتفوّه به العرب على منهاجها"[4]

وقد خرج الجوهري بقوله هذا عن القاعدة التي سارت عليها العرب في التعريب؛ لأنها قد عرّبت كلمات أعجمية على غير منهاجها، إذ وردت كلمات معرّبة كثيرة ليس لها بناء عربي، مثل: (آجُر)[5]، و(إبراهيم)، و(قُنَّبيط)[6]، و(إهْلِيلَج)[7]، و(خُراسان) وغيرها، وقال بعض علماء اللغة: إن هذه الكلمات وأشباهها لا تعد معرّبة، بل تعد أعجمية استعملتها العرب؛ لأن حكم المعرّب كالعربي، ينبغي أن يكون على أوزان العربي.[8]

وقد عرّفه الجواليقي بقوله: ما تكلمتْ به العرب من الكلام الأعجمي، ونطق به القرآن الكريم، وورد في أخبار الرسول –صلى الله عليه وسلم– والصحابة والتابعين – رضوان الله عليهم أجمعين – وذكرته العرب في أشعارها وأخبارها[9]، وعند السيوطي: التعريب هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعانٍ في غير لغتها[10]، في حين بيّن الزمخشري معناه بقوله : "أن يُجعلَ عربيًا بالتطرّف فيه، وتغييره عن منهاجه، وإجرائه على وجه الإعراب[11]. أي على وجه التعريب.

---

(1) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، (1988)، الكتاب، 4ج، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 303/4.

(2) غنيم، كارم السيد(د،ت)، اللغة العربية والصحوة العلمية الحديثة، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع، القاهرة، ص65.

([3]) انظر: تيمور، محمود(د،ت): مشكلات اللغة العربية، مكتبة الآداب، القاهرة، ص90

([4]) الجوهري، إسماعيل بن حمّاد، (1987): الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج179/1.

(5) اللَّبِن المُحْرَق المُعَدُّ للبناء.

(6) بَقْلَةٌ مِنْ فَصِيلَةِ الصَّلِيبِيَّاتِ.

(7) شجر ينبت في الهند.

(8) الشهابي، مصطفى،(1965): المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، الطبعة الثانية، مطبوعات المجمع العلمي العربي العربي بدمشق، ص19.

([9]) الجواليقي، موهوب بن أحمد، (1969): المعرب من الكلام الأعجمي على حروف العجم، ص57.

([10]) السيوطي، جلال الدين، (1998): المزهر في علوم اللغة وأنواعها، 2ج تحقيق: فؤاد علي منصور، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 211/1.

([11]) الزمخشري، محمود بن عمر،(1968): الكشاف في حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، 4ج، دار المعرفة، بيروت، ج3، ص507.

فيلاحظ أن تعريفي الجوهري والجواليقي مقيدان بما ورد عن العرب؛ إذ إن لفظ (العرب) تدل على ما يعرف بحدود الاحتجاج اللغوي، إضافة إلى أن تعريف الجواليقي فيه تمثيل لمواضع استشهاده بالمعربات، وقد قصر التعريب على عصر التابعين مع ورود المعرب بعد التابعين، وأما تعريف السيوطي الذي نقله عن الزبيدي غير جامع، فنص(لمعانٍ في غير لغتها) غير دقيق فقد عُرِّبت ألفاظ لها ما يرادفها في العربية، ويلاحظ أن الزمخشري حاول أن يكون أكثر إيضاحا في بيان المعرّب على أن يكون بالزيادة فيه مع تغييره عن منهاجه الأصلي وان تطبق عليه أحكام الإعراب.

وقد عرّفه المحدثون بقولهم: كل كلمة أجنبية دخلت العربية قديماً، أو تدخل اليوم أو غداً على أن تكون خاضعة لمقاييس العربية وأبنيتها وحروفها، ولا يدخل في هذا قسم كبير مما عَرَّبه القدماء أو المعاصرون، ويسمى هذا النوع معّرباً؛ لأنّ الروح العربية سرت فيه، وأصبح جزءاً من البناء العربي"[1]، فالتعريب هو إضافة كلمات جديدة حسب نظام العرب لإضافة الكلمات غير العربية، وذلك وفق منهج رسموه لأنفسهم ولغتهم؛ كي لا يتطرق إليها العبث والفساد، وكي يحافظوا على لغتهم من الألفاظ التي لا فائدة منها ولا معنى لها ولا وزن.

- **شروط الوزن المعرَّب:**

وأما شروط الوزن المعرب، فلم يشترط سيبويه الوزن العربي في الكلمة المعرّبة حين قال في "باب ما أُعْرِبَ من الأعجمية" فبعد أن ذكر أن هناك أسماء جعلوها تحت أوزان اللغة العربية، قال: وربما تركوا الاسم على حاله إذا كانت حروفه من حروفهم، كان على بنائهم أو لم يكن، نحو: خُراسان، وخُرَّم، والكركم[2]، أما الفراء والجوهري والحريري فقد اشترطوا أن يكون المعرب من ضمن أبنية العرب، يقول الفراء: "يبنى الاسم الفارسي أي بناء كان إذا لم يخرج عن أبنية العرب"[3].

- **كيفية التعريب:**

فالتعريب ليس أخذ الكلمة من اللغات الأخرى كما هي وإضافتها ووضعها في اللغة العربية؛ بل هو صياغة اللفظة الأعجمية بالوزن العربي، لتصبح عربية بعد وضعها في قالب من قوالب اللغة العربية، وبمعنى آخر يعمدون إلى اللفظة فيزنوها على أحد الأوزان أو التفعيلات المعروفة في اللغة العربية بإضافة أحرف أو حذف أحرف من الكلمة، أي ينحتون كلمة جديدة من الكلمة الأعجمية.[4]

فسعي علماء العربية على دمج الكلمات غير العربية للغتهم مع إجراء التعديلات إن لزم لتدخل ضمن قواعد اللغة ونحوها وصرفها كي تكون في لغتنا العربية متناسبة معها نصا ومعنى ودلالة.

---

(1) خسارة، ممدوح: (2000): المعرب والدخيل في المجلاّت المتخصصة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، العدد التاسع عشر ص84.

(2) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، 4/303-304

(3) الجواليقي، موهوب بن أحمد،(1969): المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الطبعة الثانية، دار الكتب، القاهرة، ص20.

(4) إبراهيم ، زيدان أحمد الحاج:(1996) اللغة العربية والتعريب ، ص312.

المبحث الثاني : معايير الألفاظ المعرّبة

لقد واجه العرب القدماء الكثير من الكلمات الأعجمية، التي دخلت لديهم بعد التطور الحضاري ولاسيما المصطلحات الفارسية، فلم يكن أمامهم سوى تعريب هذه الكلمات، ومن هنا ظهرت مفردات مثل: (سُنْدُس)[1]، (إِسْتَبْرَق)[2]، (دينَار)، (إِبْرَيْسَم)[3]، (إبريق)[4].

- **أقسام المعرّب:**

وقد سلك العرب مسلكا في سيل الكلمات الوافدة إليهم، وجعلوا طريقة للتعريب، فذكر سيبويه في كتابه طريقة العرب في تعريب اللفظ الأجنبي، وهي على ثلاثة أقسام:

1. قسم يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البتة، فربما ألحقوه ببناء كلامهم، وربما لم يلحقوه، فأما ما ألحقوه ببناء كلامهم فألحقوا (درهم) ببناء (هجرع)، وألحقوا (بهرج) ببناء بسلهبٍ، وألحقوا (دينار) ببناء (ديماسٍ).[5]
2. قسم غيروا حاله عن حاله في الأعجمية مع إلحاقهم بالعربية غير الحروف العربية، فأبدلوا مكان الحرف الذي هو للعرب عربياً غيره، وغيروا الحركة وأبدلوا مكان الزيادة، ولا يبلغون به بناء كلامهم، لأنه أعجمي الأصل، فلا تبلغ قوته عندهم إلى أن يبلغ بناءهم، وذلك نحو: (آجرّ) و(إسماعيل)، و(سراويل).[6]
3. قسم تركوا الاسم على حاله إذا كانت حروفه من حروفهم، كان على بنائهم أو لم يكن، نحو: (خراسان)، و(خرم)، و(الكركم)، وأما إذا لم تكن من حروفهم غيروا الحرف الذي ليس من حروفهم ولم يغيروه عن بنائه في الفارسية نحو: (فرند).[7]

فهذه الأقسام الثلاثة ينتظمها قسمان اثنان؛ الأول: يشمل الكلمات التي غيّرها العرب؛ لتأخذ الصورة العربية، والآخر يشمل الكلمات التي لم تُغيَّر ولم تأخذ السمة العربية؛ سواء ألحق بالأبنية العربية، أو لم يُلحق.

- **تمييز العربي عن الأعجمي:**

وقد اختط بعض العرب معايير لتمييز العربي عن الأعجمي، وهذه المعايير حسبما وردت على النحو التالي:

1- النقل: وهو أن ينقل إلينا عن طريق أحد أئمة اللغة العربية أن اللفظ أعجمي معرَّب، وذلك نحو: (إبراهيم) و(إسماعيل)، وغيرهما من الأسماء التي وصلتنا أنها أعجمية.[8]

([1]) الناعم من الحرير.

([2]) الديباج الغليظ.

([3]) وهو الحرير.

([4]) ومعناه صب الماء.

([5]) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، 303/3.

([6]) المصدر نفسه، 304/3.

([7]) المصدر نفسه، 304/3.

([8]) المصدر نفسه: 213/1.

2- خروجُه عن أوزان الأسماء العربية نحو: (إبْرَيْسَم)[1] ونحو: (خُراسان) جاءت على وزن (فُعلان)، و(آمين) جاءت على وزن (فاعيل)؛ حيث إن هذا الوزن غير موجود في العربية.[2]

3- أن يكون أوله نون ثم راء نحو: (نَرْجِس)[3]، و(نَوْرَج)[4]، فإنّ ذلك لا يكون في كلمة عربية.[5]

4- أن يكونَ آخرُه زاي بعد دال نحو: (مهندز) فإن ذلك لا يكونُ في كلمة عربية.[6]

5- أن يجتمع فيها الصاد والجيم نحو: (الصَّوْلجان)[7] و(الجص).[8]

6- اجتماع القاف والجيم في كلمة واحدة مثل: والمنجنيق[9]، ومثل: (الجردق)[10]، ومثل: (جوالق)[11]، و(جلوبق)[12]، و(جرندق)، (والجوق)[13].

7- أن يكون خُماسياً ورُباعياً عاريا عن حروف الذلاقة، وهي: (الباء والراء والفاء واللام والميم والنون)، فإنّه متى كان عربيا فلا بدَّ أن يكونَ فيه شيء منها نحو: (سَفَرْجَل)[14] و(قُذَعْمِل)[15] و(قِرْطَعْب)[16] و(جَحْمَرش)[17].

8- اجتماع الجيم والطاء في كلمة واحدة، ولهذا كان (الطاجن)[18] و(الطيجن) مولدين؛ لأن ذلك لا يكون في كلامهم الأصلي[19].

9- أن السين والذال لا يجتمعان في كلمة عربية؛ إذا سبقتها همزة مضمومة، نحو كلمة: (أستاذ)؛ فإنها أعجمية مُعرَّبة، وكلمة (ساذج) وأصلها (ساده) و(سذاب)[1].

([1]) المصدر نفسه: 213/1.

([2]) التونجي، محمد، (2005): المعرب والدخيل في اللغة العربية وآدابها، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ص36.

(3) زهر معروف، وشمّه نافع للزكام.

(4) النورج هو الذي يداس به الطعام من حديد أو خشب.

([5]) السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها 213/1.

(6) المصدر نفسه 213/1.

(7) الصولجان هو المِحْجَن.

(8) المصدر نفسه: 213/1، والجص ضرب الحديد بالحديد.

([9]) المصدر نفسه: 213/1.

([10]) وهو الغليظ من الخبز المدوّر.

([11]) وهو وعاء منسوج من الخيش أو الليف.

([12]) وهو درج السلّم.

([13]) الجماعة من الناس.

(14) هو نوع نباتي يتبع الفصيلة الوردية من رتبة الورديات.

([15]) القصير الضخم من الإبل.

([16]) السحابة، أو اسم دابة.

([17]) السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، 123/1 والجحمرش العجوز المسنّة.

([18]) الطاجن أو الطجين هما المِقْلَى .

([19]) الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد، المعّرب من الكلام الأعجمي على حروف العجم، ص110.

ورغم ما يعتور هذه المعايير من بعض أوجه القصور التي تتنازعها في العديد من جوانبها، فقد ظلت قضية التعريب محصورة في إسارها إلى أن ضعفت العربية في مواجهة اللغات الحديثة، وتحتم على أبنائها أن يهبوا ليدافعوا عنها ويعينوها على مسايرة ما تواجهه من تحديات.[2]

فما سبق من كلمات كانت في بداية عملية التعريب؛ إلا أنه ومع التطورات العلمية والتكنولوجية دخلت كلمات جديدة وجب تعريبها، فربما بعض الكلمات لا تأتي كما نريد في العربية، فنضطر لإبقائها كما هي، فليست كل الكلمات غير العربية تتسع لها المعايير السابقة، فقد نص قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة على جواز استعمال المجمع بعض الألفاظ الأعجمية –عند الضرورة– على طريقة العرب في تعريبهم"[3]؛ إلا أنه عاد بعد ذلك فتوسع في طريقة التعريب حينما أباح إضافة بعض اللواحق الأجنبية في اللفظ ، قال:"عند تعريب أسماء العناصر الكيماوية التي تنتهي بالمقطع (Um) يعرب هذا المقطع بـ(يوم) ما لم يكن لاسم العنصر تعريب أو ترجمة شائعة كما في: (ألمنيوم) و(بوتاسيم) و(كلسيوم).[4]

وحسنا ما صنع المجمع، والسبب أن المعرّب الحديث لا يلزم أن يقام على وزن عربي بصورة كاملة، حتى يكتسب الهوية العربية ويعامل معاملة اللفظ العربي، إضافة إلى أن الأوزان العربية الأصلية مهما تعددت فلن تتسع لتضم كل ما تفرزه اللغات الأجنبية من مصطلحات، وإذا كان القدماء قد وضعوا أصولهم التي ارتضوها؛ لأنها توافقت مع واقعهم ومتطلبات حياتهم واستجابت للضرورات عندهم، فلنا ما لهم وحُقَّ لنا أن نغيّر بعض هذه القيود تبعا؛ لما نواجهه من ضرورات وما تدفعنا إليه الحاجة[5]، فسيبويه إمام النحاة لم يشترط في الكلمة المعرّبة أن تلحق بأبنية الكلام العربي لأنهم ألحقوا فيها بعضا وتركوا بعضها على حاله[6].

ونعتقد أن عهد التعريب للكلمات القديمة نحو: (القبج)، و(الجردق)، و(العلوش)، أوشك على الانتهاء، نظرا لقلة استخدامها، وذلك لوجود مصطلحات حديثة أخرى؛ مما أدى إلى هجر تلك الكلمات العربية، إضافة إلى ثقلها على اللسان العربي، إلا أننا لا ننكر وجود بعض الكلمات المعرّبة التي ما زالت مستخدمة إلى يومنا هذا نحو: (إبراهيم) و(أستاذ) و(سندس) و(استبرق) وغيرهم كثير.

فمن مهام التعريب العمل على إدخال الكلمات الجديدة التي وصلت لنا إثر التطور المعرفي، نحو الكلمات الآتية:

(التلفزيون) Television وتعريبه المرئي، و(الكمبيوتر) Computer وتعريبه الحاسوب، و(التلفون) Telephone وتعريبه الهاتف، وكذلك (راديو) Radio وتعريبه (مذياع) وكلمة: (فيزيكس) Physics وتعريبها (فيزياء)، وكذلك (تكنولوجيا) Technology أصبحت: (تقنية) وكلمة (ماستر) Master صارت (ماجستير)

([1]) الفيومي، أحمد بن محمد،(1994): المصباح المنير في غريب شرح الكبير للرافعي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 40/2، و(سذاب) اسم بقلة.

([2]) أبو العنين، عمر عبد المعطي: (2003): التعريب والأمة، ص 260.

([3]) المصدر نفسه: 260.

([4]) المصدر نفسه: 260.

(5) المصدر السابق، ص 260.

(6) المصدر نفسه: 260.

و(كُولِيج) College: أصبحت (كلية)، و(بتروليوم) Petroleum صارت (بترول)، وغيرها الكثير من الكلمات الأعجمية.

المبحث الثالث: أهم دواعي التعريب

تعددت أسباب التعريب ودواعيه، فعملية التعريب ليست فقط لأجل تسهيل الكلمات على العربي، بل هناك دواعٍ أيضا مُهِمَّة كانت لأجلها ظاهرة التعريب، ومن أهم هذه الدواعي:

أ- الوحدة العربية:

إن مفهوم التعريب بأوسع معانيه هو سيادة العربية في المجتمع الذي لا ينفصل عن أمته العربية، وهو بذلك دعوة إلى وحدة هذه الأمة، بعيدة عن عوامل كثيرة لها تأثيرها في تلك الوحدة، فإنَّ الوحدة القائمة بالفعل والراسخة في الضمائر هي الوحدة الثقافية أي وحدة اللسان، وهذه الوحدة ما دام لها هذا الوجود الفعلي والوجداني فهي دعامة الوحدة العربية الشاملة[1].

وقد ارتبطت الوحدة العربية في مضمونها بهذا التراث الحضاري الخاص كمّاً وكيفاً والمتصل زمانا ومكانا الذي ظل اللسان العربي وعاءه ومستقره، وكان أمراً مشروعاً أن تجتمع الدعوة الوحدوية حول اللسان العربي بكل تراثه الفكري والروحي والعلمي.

فالحفاظ على الوحدة العربية متماسكة مترابطة بلغة واحدة قوية وثابتة من أهم الأشياء الداعية للتعريب؛ ليستمر التواصل بين الأمم العربية بلغتهم الأم، وتكون لغتهم الأساسية في التواصل بينهم وبين أجيالهم.

وأما الربط بين التعريب والوحدة العربيّة فيعود للأسباب التالية:

1- التعريب بالمعنى المباشر يعني "الدلالة"؛ أي ترجمة كل صور النشاط الفكري المنقول إلى اللغة العربية من اللغات الأخرى.[2]

2- التعريب يعني الدور القومي للغة العربية وسيادتها الفكرية في الوطن العربي في تدعيم الوجود القومي والوحدة العربية.[3]

3- التعريب بأوسع معانيه يدل على ما يستوعبه المجتمع بمختلف وسائل التلقي، ويتمثل في نسيج حياته الاجتماعي.[4]

ب- التعليم :

ومن دواعي التعريب الملحة التدريس باللغة العربية، ذلك أنّ التعليم في عالم اليوم صار للمواطنين بمثابة الخبز، يقبل عليه أبناء الفئات الاجتماعيّة المختلفة لا أبناء الفئات المتمتّعة بالجاه والمال فحسب، ومن هنا نشأت فكرة (ديمقراطية التعليم) أي إتاحة الفرصة لجميع طالبي التعليم والراغبين فيه مهما تباينت أوضاعهم الاجتماعيّة والماديّة،

(1) عبد العزيز، محمد حسن،(1990): التعريب في القديم والحديث مع معاجم للألفاظ المعرّبة، دار الفكر العربي، ص270.

(2) أبو العنين، عمر عبد المعطي: (2003): التعريب والأمة، 238.

(3) المصدر نفسه،238.

(4) المصدر نفسه،238.

وهذا المبدأ ينفي احتكار العلم من فئة متميّزة في مقدورها أن تتفق على الدراسة في المدارس الأجنبيّة أو الخاصّة، فصار لزاما أن يؤمّن التعليم في جميع المراحل وفي كل التخصصات لكل قادر عليه باللغة العربية[1].

لذلك أكدت الكثير من القرارات التي صدرت في عديد من المؤتمرات والندوات أن اللغة العربية هي الأداة الطبيعية للتعليم، فالتفكير الأصيل لا يخلق في الأمة إلا إذا كانت تعلم بلغتها وتكتب وتؤلف بها[2].

وهذا نلحظه في جلِّ الجامعات العربية، فتجد أنّ لغة الدراسة الرسمية هي العربية، بخلاف بعض المواد الأجنبية والتي تدرس بلغتها؛ رغم أن بعض الدول كسوريا تدرس المواد الأجنبية باللغة العربية سواء في كليات الطب أو الهندسة، إلا أنه لم يحذُ –حتى الآن– حذو سوريا إلا قلة.

- **أركان العملية التعليمية والتعريب:**

تقوم عملية التدريس على ثلاثة أركان، هي: الأستاذ، الطالب، المنهج التعليمي، ولكلٍّ من هؤلاء الثلاثة دور مهم في عملية التعريب:

1- الأستاذ:

فلا شك أن له دورا رئيسيا في التعريب، ومع ذلك فثمة جوانب سلبية في دوره، ذلك أن معظم الأساتذة الذين يعلمون العلوم البحتة والتطبيقية قد أتموا دراساتهم العليا في الجامعات الأجنبية، أو تلك التي تُدَرِّس باللغة الأجنبية، وهم يقومون بتدريس العلوم بالإنجليزية، ويجذبهم إلى ذلك المادة العلمية الجاهزة في مراجعها الأجنبية، ويميل بهم التراخي على تكرارها، ويخشون استخدام اللغة العربية، إضافة إلى أنهم يحتاجون إلى بذل جهود مضاعفة في الترجمة والإعداد هم في غنى عنها[3].

2- المنهاج :

فمن الملحوظ أن المراجع العلمية في العلوم البحتة قليلة للغاية، كما أن الأساتذة يعزفون عن التأليف بالعربية أو ترجمة أمهات الكتب أو المراجع، علما أن الترجمة ضرورية لتحقيق التواصل الفكري الدائم بيننا وبين العالم الغربي التي تتقافز خطواته في معارج الرقي، كما أنّ اللغة العربية تزداد غنى وثراء بالترجمة، وتتسع آفاقها بالحصيلة الجديدة التي تضاف إلى مذخور تراثها، وتصبح أقدر على تأدية رسالتها في عصر العلم والتقدم العلمي بفضل عملية التلاحم[4].

([1]) الخوري، شحادة:(1984)، تعريب التعليم العالي وصلته بالترجمة والمصطلح، المؤتمر الثاني للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، منظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ص21.

([2]) انظر: حافظ، محمود: (1986) قضية تعريب التعليم العالي، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج56، ص163 .

([3]) عبد العزيز، محمد حسن، التعريب في القديم والحديث، ص273.

([4]) حافظ، محمود، قضية تعريب التعليم العالي، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج56، ص163.

3- الطالب:

شهد العصر الحديث زيادة كبيرة في أعداد الطلاب، مما صعَّب من مهمة الأستاذ في تأدية واجبه العلمي، فبالإضافة إلى ما يلاقيه معظم الطلاب من مشقة في فهم المادة العلمية التي تلقى عليهم بلغة أجنبية واستيعابها مما كان له أبعد الأثر في ضعف مستوى الطلاب وأدائهم[1].

فعناصر العملية التعليمية الثلاثة لها دور في التعريب بدءا من المدرس الذي تقوم عليه مهمة كبيرة في تعريب المنهاج الدراسي من خلال شرحه للطلاب، لا أن يبقي المنهاج كما هو، كي يكون المنهاج الذي يصل للطالب خاليا من الكلمات الأعجمية.

أما المنهاج فيكون الدور هنا على خبراء المناهج وواضعيه في وضع منهاج تعليمي عربي غير مشتمل على كلمات أعجمية، بل يعرّبون كل أعجمية ليكون عربيا خالصا.

أما الطالب فمهمته في الماضي كانت التلقي؛ لكن اليوم عليه أن يشارك هو أيضا ويبدي رأيه، لذا لزاما عليه أن يشترك في عملية التعريب من خلال البحث عن المصطلحات الأجنبية في دراسته، ثم تعريبها للفائدة له ولزملائه.

ت-توحيد المصطلحات العلمية والتقنية والمهنية:

يساعد توحيد المصطلحات في مؤسساتنا العلمية والتعليمية على مستوى الوطن العربي في إيجاد لغة علمية موحدة في وطننا العربي، وهذا يؤدي إلى إغناء اللغة العربية بالمصطلحات العلمية الحديثة وبالمفردات الجديدة، وتطويرها لمسايرة روح العصر.[2]

ث-العمل على تعدد مصادر المعرفة:

فتعدد مصادر المعرفة والعلم في العالم يفرض علينا أن ندرس هذه العلوم باللغة العربية الفصيحة، لغة العروبة والإسلام، فهي اللغة الأم، وهي اللغة التي توحِّد جميع أقطار العروبة من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي بروابطها العقائدية والوجدانية واللسانية.[3]

ج- العمل على تنشيط حركة الترجمة والتأليف:

إن تعريب التعليم العلمي الجامعي يؤدي إلى تنشيط حركة الترجمة والتأليف والنشر باللغة العربية، مما يؤدي أيضاً إلى تنمية المهارات الفنية العربية في مجال الطباعة، وتوفير مبالغ طائلة تذهب إلى الأسواق الأجنبية، وبالتالي فإنه يؤدي إلى زيادة الدخل القومي في الوطن العربي.[4]

([1]) عبد العزيز، محمد حسن ، التعريب في القديم والحديث، ص271 .

([2]) موقع مجمع اللغة العربية الأردني http://www.majma.org.jo/majma/index.php/2008-12-21-11-39-40/2008-12-21-40-32.html.

([3]) المصدر نفسه.

([4]) المصدر نفسه.

ح- إغناء الخزانة العربية بالمصادر والمراجع العلمية في مختلف التخصصات.[1]

حيث يعمل التعريب على رفد المكتبة العربية بالعديد من المصادر والمراجع التي تتنوع بالعديد من التخصصات في المجالات المتنوعة في ظل حاجة العربي للعديد من المصادر المعرّبة التي تخدم حاجته، وتفيده في تخصصه.

المبحث الرابع: إمكانيات اللغة في التعريب

تمتاز اللغة العربية بالعديد من الإمكانات التي يمكن أن تستغل في صياغة الألفاظ ووضع المصطلح، فمن إمكاناتها: التراث والاشتقاق بأنواعه، والمشترك اللفظي والمعنوي والمجاز والإلصاق والتوليد، بالإضافة إلى أن هناك ألفاظا كثيرة من المهجور وغير المستعمل والمغمور في الكتب العربية: المنشور منها، والمخطوط المعروف منها، والتائه منها في زوايا المكتبات؛ مما يدعم اللغة الحاضرة ويوفر لها استيعاب المستجد.

وفيما يلي توضيح لأهم هذه الإمكانات وكيفية الاستفادة منها في التعريب، ومن ثم كيف تم استغلالها قديما وحديثا من قبل المشتغلين بالتعريب.

- **أولا- التراث:**

فقد شهدت اللغة العربية زمنا كانت فيه لغة العلوم والحضارة، إذ عُرّبت العلوم والمصطلحات من الحضارات السابقة، وحُفِظَت لنا مصطلحات العلوم في المعاجم وكتب التراث، فنجد المصطلحات اللغوية في المعاجم وكتب اللغة، وكان من الكتب التي أُلِفت في المصطلحات العربية أو جاءت على ذكرها: (التعريفات للجرجاني)، و(مفاتيح العلوم للخوارزمي)، وغيرها من الكتب، بالإضافة إلى الألفاظ العامة التي يمكن أن نجد لها دلالات اصطلاحية، وللاستفادة من مصطلحات التراث لا بد لنا من العودة إلى الأخذ من كنوز التراث، والاستفادة منه بمفاهيم قديمة لها لا يماثلها في العصر الحديث.

- **ثانيا- الاشتقاق:**

هو اقتطاع فرع من أصل يدور في تصريفه حروف ذلك الأصل، ويعد الاشتقاق وسيلة مهمة من وسائل اللغة لتسهيل مهمة الهيئات العلمية واللغوية في استحداث المصطلحات الجديدة، وتيسير اللغة العربية وتطويرها لمواكبة كل جديد، وهو على نوعين:

1- الاشتقاق الأصغر: وهو أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصيلة، ويتم الاستفادة من هذا الاشتقاق بأنه لا يعقل أن يسمع عن أصحاب اللغة جميع الصيغ المشتقة المتفرعة عن مادة لغوية واحدة فضلا عن المواد الأخرى، وليس ضروريا أن نجد جميع المشتقات لكل مادة، كما أن هذه الظاهرة إنما وجدت لكي تتمكن اللغة العربية من مواكبة الحياة، إذ إنها تجعل من اللغة[2] كما يرى محمد مبارك جسما حيا تتوالد أجزاؤه ويتصل بعضها ببعض بأواصر قوية واضحة، وتغني عن عدد ضخم من المفردات المفككة المنعزلة التي كان لا بد منها لو عُدم الاشتقاق.

([1]) المصدر نفسه.

([2]) ينظر: المبارك محمد،(د،ت): فقه اللغة وخصائص العربية، (د،م) ص80،79.

ويعد هذا الارتباط بين الألفاظ العربية الذي يقوم على ثبات عناصر مادية ظاهرية، وهي الحروف والأصوات الثلاثة، وعلى ثبات قدر من المعنى خاصية عظيمة من خصائص اللغة، لذا يعد الاقتصار على المشتقات التي وصلت إلينا إضعافا للغة، وتكبيلا لقدراتها، وقد توصل المؤتمر الأول للمجامع اللغوية العلمية إلى أن "الاشتقاق هو العون الأكبر للغة العربية اليوم في إعداد المصطلحات العلمية والفنية والأدبية؛ فينبغي الاستفادة من جميع الألوان وأبوابه الواسعة"[1]، فالمصدر مثلا في العربية له عشرات الصيغ والجمع كذلك، ويمكن أن نستغل كل هذا في توليد مصطلحات جديدة.

2- الاشتقاق الأكبر : هو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية – مثلا – منعقد عليه وعلى تقاليبه معنى واحد، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه وإن تباعد شيء عنه رد بلطف الصنعة والتأويل إليه[2].

ويستخدم هذا النوع في إنتاج أسماء للمصطلحات المتشابهة التي ترجع إلى أصل واحد، ومثال ذلك التغيير في ترتيب الحروف وهو المُعوَّل عليه في هذا النوع من الاشتقاق، فبمراجعة المعاجم العربية نرى أنه يوجد عدد كبير من الجذور لم تستخدم على الرغم من أن العربية لا تفرض وجودها، ومن هذه المشتقات: (ح ت ر) و(ح ر ت) و(ت ر ح)[3].

ولنأخذ مثالين على الاشتقاق في استخدامها للتعريب الكلمتين: (قابس) و(ناسوخ) ، فقد قام "محمود تيمور" في (معجم الحضارة) باستبدال الألفاظ العامية والدخيلة ألفاظا عربية، فاقترح استعمال كلمة (قابس) بدلا من كلمة (الفيش) وهي الأداة ذات الشعبتين أو الشعب التي تستمد التيار الكهربائي، اعتمادا منه على أن العرب عرفوا الأخذ من النار وفيها حرارة ومنافع بالقبس، فبنى صيغة (فاعل) من (قبس) واشتق هذه الكلمة (قابس) للدلالة على تلك الأداة، كما يمكن اشتقاق كلمة (مقبس) الدالة على (الإبريز) وهو مكان الحصول على الطاقة.[4]

واعتمد مجمع اللغة العربية الأردني كلمة (ناسوخ) من (نسخ) بدلاً من مصطلح (الفاكسيميلي) الدال على الجهاز الذي ينقل النصوص المكتوبة نقلا أو نسخا مطابقا مباشرا؛ لأن آلة عملها الرئيس النسخ الفوري للوثائق والأوراق، و(ناسوخ) على صيغة (فاعول) الدالة على اسم الآلة بالإضافة إلى معنى المبالغة، خصوصا أنه تم إطلاق مصطلح (ناسخة) على مُكنة التصوير أو جهاز نسخ الوثائق. ومن الاشتقاق كلمة الصاروخ والشرفة والثلاجة والشاحنة والحافلة.[5]

([1]) القزاز، عبد الجبار (1979): الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد ص251.

([2]) ابن جني، أبو الفتح عثمان،(د،ت): الخصائص، 3ج، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، 136/2.

([3]) انظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، ص189.

(4) غنيم، كمال: (2014) آليات التعريب وصناعة المصطلحات الجديدة، إصدارات مجمع اللغة العربية الفلسطيني المدرسي، غزة، ص7.

(5) المصدر نفسه: ص7.

- **ثالثا- الإبدال:**

وهو أن يغير أحد حروف الكلمة؛ لإفادة معنى قريب من معنى الكلمة الأولى، ويعده النحويون نوعا من الاشتقاق، وعلى الرغم مما قيل في هذا النوع من الاشتقاق[1]؛ فإنّه يمكن استخدامه إذا كانت الكلمة الصالحة لأداء مفهوم ما مشغولة بأداء مفهوم آخر، فنستخدم لفظة أخرى نأخذها بطريقة الإبدال فنضعها لها ونقصرها عليها، ومن صور الكلمات التي حدث فيها إبدال، نحو: (الصَّرْدُ) بمعنى البرد، وأصله: سَرد، ونحو: (سِرْداب) معرّب (سَرْداب)، ومن الكلمات التي حدث فيها إبدال:، نحو (دست) وهي في الأصل (دشت) بمعنى الصحراء، ونحو (سروال) وهي في الأصل (شروال).[2]

المبحث الخامس: مشكلات التعريب

يوجد جملة من العوائق والإشكاليات تبدو بارزة على طريق التعريب، غير أن هذه العوائق لا تعني بالضرورة استحالة التعريب اللغوي، إذ يمكن تعديها بتضافر جهود المجامع اللغوية في الوطن العربي بوضع منهجية وخطط واضحة قد تذلل هذه الصعوبات، وهي مشكلة متشعبة الجوانب، منها ما يتعلق باللغة العربية ذاتها، ومنها ما يتعلق باللغة الأجنبية الأخرى، منها ما يتعلق بالالتزام بالتعريب ذاته، ومنها ما يتعلق بالمشكلة المادية للتعريب، ومنها ما يتعلق بالطالب الجامعي، إضافة لمشكلات أخرى، وخلال هذا المبحث سنوضح أهم المشكلات التي تواجه عملية التعريب:

أولا: المشكلة المتعلقة باللغة الأجنبية الأخرى:

أما المشكلات اللغوية التي ترجع إلى اللغة الأجنبية فمنها الازدواجية، فالبريطاني يعبر بطريقة ليست كطريقة الأمريكي عن المعنى الواحد، ومنها أيضا تعدد المصادر الأجنبية، فربما يكون بين يدي المترجم كتاب في الإيطالية هو بالأصل مترجم عن الإنجليزية، وبه تصحيفات أو أخطاء في الترجمة، فيأتي العربي ليترجمه بأخطائه، وقد يأتي لغوي آخر في دولة عربية أخرى ليترجم النص الأصلي، فتأتي الترجمتان مختلفتين[3].

ثانيا: مشكلة ضعف الالتزام:

وتكمن المشكلة في هذا الجانب في عدم الالتزام بالمصطلحات العلمية التي تكدست في معاجمنا المتخصصة، مما جعل كثيرا من تلك المصطلحات شبه ميتة؛ لأن حياة المصطلح في تداوله واستعماله، فما فائدة الانكباب على تصنيف المصطلحات إذا انعزلت عن الحركة الثقافية والحضارية[4]، فالتداول هو الذي يدخل المصطلح حيز اللغة ويجعله من نسيجها العضوي، وهو الذي يصقله ويهذبه، فالقلّة من هذه المصطلحات هي التي استُعْملت، في حين بقيت الكثرة منها في المعجمات دون استعمال.

([1]) انظر: السيوطي، المزهر، 1/46-47.

([2]) انظر: الجواليقي، موهوب بن أحمد، (1969): المعرب من الكلام الأعجمي على حروف العجم، ص55.

([3]) المرجع السابق، ص49.

([4]) صيادي، محمد المنجي:(1981)، التعريب في الوطن العربي، مؤتمر: التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية في تونس، ص626.

ثالثا: المشكلة المادية:

تعد المشكلة المادية وضعف الإمكانات اللازمة للنهوض بحركة التعريب من كبرى المشاكل التي تواجه الدول العربية، بسبب الموارد المحدودة التي تنفق على التعريب، ذلك أن التعريب بمفهومه الشامل من ترجمة وتأليف علمي وإعداد للكادر، ويحتاج هذا إلى دعم مالي متواصل؛ لأن العلم لا يتوقف فهو في تطور مستمر، والتعريب يجب أن يواكب هذا التطور، وهذا يتجاوز إمكانات الدولة الواحدة؛ لذلك لابد من تكاتف الجهود بين المؤسسات العلمية في الوطن العربي من أجل الوصول إلى التقدم المنشود الذي نرجوه[1].

رابعا: مشكلة الطالب الجامعي:

إن قلة المراجع العلمية وقلة إيمان هيئة التدريس بالتعريب أثّر سلبا على الطالب الجامعي في المجالات العلمية؛ لأن الطالب يتلقى علومه بلغة أجنبية ليست لغته الأم، فتصبح اللغة الأجنبية لغة التفكير بالنسبة إليه وتصبح لغته الأم لغة السوق ولغة التعامل اليومي لا لغة العلم؛ لذا فلابد من توحد لغة العلم ولغة الحياة اليومية، فإدخال التعريب في الجامعات بالتدريج يسهم في تطوير لغة الحوار والإبداع والتأليف العلمي، وهذا من شأنه أن يرفع من مكانة اللغة العربية[2].

خامسا: المشكلة المتعلقة باللغة العربية ذاتها:

أما ما يتعلق في اللغة العربية فيكمن في الازدواجية بين الفصحى والعامية، ومنافسة العامية للفصحى في كثير من الأحيان، فاستخدام اللهجات العامية يجعل المترجم والمؤلف –أحيانا– حينما يعجز عن الإتيان بمصطلح مناسب من اللغة الفصحى فيلجأ إليها، ثم إنّ تفشي العامية على ألسنة الطلاب والأساتذة يؤدي إلى هذا الخطر، وقد يمتد إلى مؤلفات الأساتذة حين تكثر الأخطاء اللغوية والنحوية والإملائية، وفي ذلك يقول عبد اليافي: إن التعليم باللهجة العامية أشد فتكا من التعليم باللغة الأجنبية؛ لأن اللغة الأجنبية ذات قواعد وأصول وليس ذلك في اللغة العامية، لذلك نبهت بعض الجهات التدريسية في بعض الدول العربية إلى خطورة العامية، فعمدت إلى وضع إجراءات تدعو إلى ضرورة العناية باللغة الفصحى في جميع كلياتها، واختارت أعضاء الهيئة التدريسية من الذين يحسنون اللغة العربية في التدريس كما عملت سوريا، إضافة إلى ذلك تفشي العامية في كتب المترجمين والتعليم، وهنا تعددٌ في الفصحى نفسها على جميع المستويات الصرفية والصوتية والدلالية فنجد نشرة الأخبار مثلا يقرؤها المصري غير تلك التي يقرؤها المغربي أو اليمني وهكذا[3].

ثم إن ثراء اللغة العربية بالمترادفات تؤدي إلى أن الجزائري يترجم جملاً من اللغة الأجنبية بطريقة غير التي يترجم بها المصري مثلا، فنجد بعضهم يترجم كلمة (Intuition) بكلمة (حدس) ويترجمها الآخر بالبداهة أو الاكتناه، وكلمة(Conscience) بعضهم يترجمها بالشعور والبعض الآخر بالوعي، أو الوجدان، أو الضمير[4].

([1]) ينظر: خريوش، عبد الرؤوف، (2002): حركة التعريب في الأردن، وزارة الثقافة الأردنية، عمان، ص120.

([2]) مجاهد، عبد الكريم:(2010) التعريب، اليوم العلمي لكلية الآداب، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن، ص19.

([3]) كارم السيد غنيم، اللغة العربية والصحوة العلمية، ص123.

([4]) ينظر : سليم، محسن ،(1971): التعريب في لبنان مشاكله وأبعاده، مطبعة سليم، بيروت، ص48–49.

سادسا: مشكلة مناهج تعليم العربية:

يرى د. يحيى بوتردين أن تخلف مناهج تعليم العربية في أغلب البلاد العربية سبب رئيسي في مشكلة التعريب، فهي لا تزال تفضّل جانب المعرفة باللغة على حساب المهارة بها، فلا ينبغي على تعليم اللغة أن يكون هادفا ويخدم غرضا اتصاليا نفعيا فقط، فلا يكتفي متعلم اللغة بمجرد اكتساب القدرة على استعمال اللغة؛ بل لابد أن يتجاوزها إلى اكتساب القدرة على توظيف اللغة في سياقات اجتماعية واتصالية مختلفة، بحيث يكون في مقدوره حل مشكلات اجتماعية ذات الصلة باللغة مثل التعريب.[1]

ومن مشكلات التعريب أيضا:

- وجود البعد الاجتماعي في الوقت الحالي، حيث يتمثل في كثرة عدد هذه الأمة العربية وعدد أوطانها وكياناتها السياسية وأنظمتها المختلفة، وترامي أطرافها بين أكبر قارتين على سطح الأرض (أفريقيا، آسيا) مع تحكم الأمية الحضارية في هذه الأوطان وتفشيها على مستوياتها المتفاوتة،[2] بخلاف اللغة العربية في الماضي، فلم تواجه أزمة كهذه نتيجة التناغم في المستوى الحضاري، فلم تكن بغداد تُكِر على دمشق، ولا مصر تستبعد الحجاز، ولم يكن سلطان العلم في خدمة الأغراض السياسية، أما اليوم فالأمر يختلف نظرا لكبر البلدان وتعدد الثقافات أكثر عن ذي قبل.[3]
- تعالي أصوات المشككين بقدرة اللغة العربية على استيعاب العلوم الحديثة، وتعدد الخلفيات الثقافية اللغوية للنخبة المثقفة التي تشكل نواة العاملين في نقل الثقافات.[4]
- عدم حشد الإمكانات البشرية والمادية الكافية لمواجهة الحجم الكبير من العلوم والمعارف التي ينبغي أن تتصدى حركة التعريب لنقلها إلى العربية.[5]
- الاعتقاد السائد لدى البعض أن التدريس الجامعي باللغة العربية يحد من فرص نجاح الطلاب الذين يرغبون التخصص في بلدان أجنبية.[6]

([1]) بوتردين، يحيى: (2008)، من أجل تعليم للعربية يخدم التعريب ويدعمه، مجلة دراسات العدد التاسع، جامعة ابن زهر، أكادير، المغرب ص100 .

([2]) أبو العنين، عمر عبد المعطي: (2003): التعريب والأمة، عدد52، ص 254.

([3]) المصدر السابق، 254.

([4]) رزوق، راكان:(2000): دور المعلوماتية في تعريب العلوم، ندوة المسؤولين عن تعريب التعليم العالي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، سوريا، ص 294.

([5]) المصدر نفسه، 294.

(6) المصدر نفسه، 294.

المبحث السادس: تعريب المصطلح

من التحديات التي تواجه ظاهرة التعريب، تعريب المصطلحات العلميّة الخاصة بكليات الطب والهندسة والعلـــوم ونحوها، فتعريب المصطلح يقف في مقدمة مقومات عملية التعريب، فالمصطلح العلمي عصب هذه القضية، ومن ثم لا ينبغي أن يكون حجر عثرة في سبيل التعريب؛ بل ينبغي أن يكون رافد إنماء وإثراء.

- **من قواعد تعريب المصطلح:**

ومن قواعد ومبادئ تعريب المصطلح التي أقرتها ندوة الرباط سنة 1981م، التي كانت بعنوان: "ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة:[1]

1. ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللغويّ ومدلوله الاصطلاحيّ، ولا يُشترَط في المصطلح أن يستوعب كلّ معناه العلميّ.
2. وضْع مصطلح واحد للمفهوم العلميّ الواحد ذي المضمون الواحد في الحقل الواحد.
3. تجنُّب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد، وتفضيلُ اللفظ المختصِّ على اللفظ المشترك.
4. استقراء وإحياء التراث العربّي، وخاصة ما استُعمل منه، أو ما استقر منه من مصطلحات علمية عربية صـــالحة للاستعمال الحديث، وما ورد فيه من ألفاظ معرَّبة.
5. مسايرة المنهج الدولّي في اختيار المصطلحات العلمية ممّا يقتضي:

أ. مراعاة التقريب بين المصطلحات العربية والعالمية، لتسهيل المقابلة بينهما للمشتغلين بالعلم والدارسين.

أي أن يكون المصطلح المأخوذ من اللغات الأجنبية قريبا من اللغة العربية ليسهل الربط بينهما للدراسين، ومـــن هذه المصطلحات: التفكيكية حيث نقلوها نقلاً لغوياً واصطلاحياً من الثقافة الغربية الفرنسية كما هي في الاصـــطلاح الأجنبي، دون جهدٍ أو عناء،[2] وذلك للتقريب بينها عربيا وعالميا ليسهل على المتخصصين الرجوع إليها في لغتهـــا الأجنبية بسهولة.

ب. اعتماد التصنيف العشريّ الدوليّ لتصنيف المصطلحات حسَب حقولها وفروعها.

أي أن تصنيف أي مصطلح من المصطلحات المعرّبة من لغات عالمية وفق قائمة دلالية، ومن ذلـــك مصـــطلح الانزياح L'Ecart فقد صنف على أنه من أهم المفاهيم البلاغية.[3]

ج. تقسيم المفاهيم واستكمالها وتجديدها وتعريفهـــا وترتيبها حسب كل حقل.

د. اشتراك المتخصصـــين والمستهلكـــين فـــي وضـــع المصطلحات.

ه. مواصلة البحوث والدراسات لتيسير الاتصال باستمرار بين واضِعِي المصطلحات ومُستعْمِلِيها.

---

(1) ولد سيدي أحمد، إسلمو:(2012م) منهجية مكتب تنسيق التعريب في اختيار المصطلحات العلمية، مجلة اللسان العربي، المكتب الدائم لتنسيق التعريب، العدد 69، الرباط، المغرب.

(2) مولاي علي بو خاتم:(2005) مصطلحات النقد العربي السيماءوي الإشكالية والأصول والامتداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص283.

(3) المصدر نفسه: ص 141.

6. استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة بالأفضلية، طِبْقاً للترتيب التالي: التراث، فالتوليد (لما فيه من مَجازٍ، واشتقاق، وتعريب، ونحت).
7. تفضيل الكلمات العربية الفصيحة المتواترة على الكلمات المعربة.
8. تَجَنُّب الكلمات العامية، إلا عند الاقتضاء، بشرط أن تكون مشتركةً بين لهجات عربية عديدة، وأن يُشار إلى عاميّتها، بأن تُوضَع بين قوسين، مَثَلًا.
9. تفضيل الصيغة الجزلة الواضحة، و تَجَنُّب النافر والمحظور من الألفاظ.
10. تفضيل الكلمة التي تسمح بالاشتقاق على الكلمة التي لا تسمح به.
11. تفضيل الكلمة المفردة، لأنها تساعد على تسهيل الاشتقاق، والنسبة، والإضافة، والتثنية، والجمع.
12. تفضيل الكلمة الدقيقة على الكلمة العامّة أو المبهمة، ومراعاة اتفاق المصطلح العربيّ مع المدلول العلميّ للمصطلح الأجنبيّ، دون التقيُّد بالدّلالة اللفظية للمصطلح الأجنبيّ.
13. في حالة المترادفات أو القريبة من الترادف، تُفضّل اللفظةُ التي يوحي جِذرها بالمفهوم الأصل بصفة أوضح.
14. تُفَضّل الكلمة الشائعة على الكلمة النادرة أو الغريبة، إلا إذا التبس معنى المصطلح العلميّ بالمعنى الشائع المتداول لتلك الكلمة.
15. عند وجود ألفاظ مترادفة أو متقاربة في مدلولها، ينبغي تحديدُ الدّلالة العلمية الدقيقة لكل واحد منها، وانتقاء اللفظ العلميّ الذي يقابلها. ويَحْسُن عند انتقاء مصطلحات من هذا النوع أن تُجمَع كل الألفاظ ذات المعاني القريبة أو المتشابهة، وتُعَالج كلُّها في مجموعة واحدة.
16. مراعاة ما اتّفق المختصون على استعماله من مصطلحات ودلالات علمية خاصة بهم، مُعرّبة كانت أو مترجمةً.
17. التعريب عند الحاجة، وخاصة المصطلحات ذات الصيغة العالمية، كالألفاظ ذات الأصل اليونانيّ أو اللاتينيّ، أو أسماء العلماء المستعمَلة مصطلحات، أو العناصر والمركّبات الكيميائية.
18. عند تعريب الألفاظ الأجنبية، يُراعى ما يأتي:
    أ. ترجيح ما سَهُل نُطقُه في رسم الألفاظ المعرّبة، عند اختلاف نطقها في اللغات الأجنبية.
    ب. التغيير في شكله، حتى يُصبِح موافقا للصيغة العربية ومُسْتَسَاغًا.
    ج. اعتبار المصطلح المعرّب عربيا، يخضع لقواعد اللغة، ويجوز فيه الاشتقاق والنحت، وتُستخدَم فيه أدوات البدْء والإلحاق، مع موافقته للصيغة العربية.
    د. تصويب الكلمات العربية التي حَرَّفَتْها اللغاتُ الأجنبية، واستعمالها باعتماد أصلها الفصيح.
    ه. ضبط المصطلحات عامّةً، والمعرّب منها خاصّةً بالشكل، حِرْصًا على صحة نطقه، ودقة أدائه.

- **عوامل نجاح المصطلح المعرّب:**

في حين أن الإشكالية ليست في تعريب المصطلحات ونقلها فحسب؛ بل في القدرة على استعمال هذه المصطلحات وتداولها وترويجها في الوسط العربي، فإذا كانت عملية تعريب المصطلحات تمثل الجانب اللغوي الأصولي من هذه الإشكالية، فإن استعمال المصطلحات ونشرها هو الجانب الفني التكميلي، ذلك أن تعريب المصطلحات لا يستوي إلا على جناحين هما:

1. تعريب المصطلحات وألفاظ الحضارة.
2. نشرها بين المتعلمين والعاملين ومن هم بحاجة إليها تمهيدا لإدخالها إلى اللغة العلمية، فلا قيمة لمصطلح علمي أو لفظ حضاري يبقى حبيس رفوف مكتبات مجامع اللغة أو مؤسسات التعريب، فالمصطلحات شأنها شأن اللغات تحيا بالاستعمال والتداول، وتموت بالهجر والإهمال.[1]

- **من مشكلات تعريب المصطلح:**

ومن أبرز المشكلات التي تواجه التعريب:

1. أنّ لكل بلد مصطلحات خاصة به، كما أن المرجع المشترك بين مختلف البلدان هو اللغة الأجنبية، وهذا من المتناقضات.[2]
2. إدخال الكلمات العامية حسب أهواء المؤلفين وبدون مراعاة للقواعد الصادرة عن مجامع اللغة العربية.[3]
3. عدم وجود مبادئ ثابتة للعلماء الذين اهتموا بوضع المصطلحات، أو بوضع المعاجم الثنائية أو المتخصصة، ومن ثم كان كل منهم يختار المصطلح الذي يراد وفقا لما يُؤثِره من طرق الوضع.[4]
4. تعدد مشارب واضعي المصطلحات، مما أدى إلى اختلاف المفاهيم وتباين في التعبير عنها ومن ثم في تعريبها.[5]
5. الطريقة التي اتبعها معربو المصطلحات، فقد آثر البعض اعتماد ما جاء في المعاجم، وآثر الآخرون استخدام المصطلح الأجنبي منقولا بلفظه نقلا حرفيا.[6]
6. اعتماد بعض المعرِّبين الترجمة الحرفية في كثير من الأحيان، وبذلك غفلوا عن المهمة المكلفين بها، مما انعكس سلبا على المصطلح المعرّب فجاء غير مأنوس.[7]
7. غرابة المصطلح أصلا، وعدم اقتباسه من معطيات البيئة المحلية.[8]
8. عدم اقتران المصطلح المعرّب بالأصل الأجنبي، أو إثباته بين هلالين لإزالة الغموض.[9]

---

(1) حمدان، إبراهيم بن محمود(2007): تعريب المصطلح بين الواقع والطموح، مجلة دراسات، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، مجلد 34، عدد2، ص253.

(2) أبو العنين، عمر عبد المعطي: (2003): التعريب والأمة، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، المنصورة، العدد52، ص257.

(3) المصدر السابق، 258.

(4) المصدر نفسه، 258.

(5) حمدان، إبراهيم بن محمود(2007): تعريب المصطلح بين الواقع والطموح، مجلة دراسات، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، مجلد 34، عدد2، ص249.

(6) المصدر نفسه: 249.

(7) المصدر نفسه: 249.

(8) المصدر نفسه: 249.

(9) المصدر نفسه: 249.

المبحث السابع: مقترحات لتدعيم التعريب

إذا أردنا أن نضع مقترحات لتدعيم عملية التعريب، فلابد أولا من عملية مسح شامل لكل العقبات المنهجية ودراسة واعية لمواقف اللغات الحضارية، لاسيما تلك التي خاضت نفس التجربة وانتصرت على صعوباتها، وذلك لتحديد المتطلبات والإمكانات تماما كما يحدث لدى التخطيط لمشروع صناعي أو تجاري لضمان الكسب وتجنب الخسارة.[1]

ومن المعلوم أنه يستحيل على العربية المساهمة بالشكل المطلوب في تعريب هذه المجالات ما دام مرتكزا على مرجعيات نصية وتراثية وفنية بعيدة عن متطلبات الحياة في المجتمع المعاصر.

وهذه بعض من المقترحات العملية لتدعيم التعريب:

1- ضرورة تحديث مناهج تعليم العربية:

وذلك من خلال جعل مناهج تعليم العربية مستجيبة لمتطلبات العصر، ومبنية على الأسس المنهجية الحديثة في التعليم، التي من بينها إعادة النظر في أهداف التعليم وفلسفته وتحديدهما بدقة في ظل توجهات الفلسفة التربوية لعصر المعلومات وصناعة المعرفة التي تجعل من بين غاياتها التعلم من أجل التكيف مع المجتمع، أي التعلم بهدف مشاركة الآخرين[2]، وبالتالي يصح إدخال منهج تعليم اللغة لأهداف خاصة أمرا ضروريا كي لا يبقى التعليم نمطيا في مواده، وقسريا في منهجه.[3]

2- إثراء محتويات التعليم وتطويرها:

وذلك من خلال إدخال مواد تفتح ذهن الطالب وتوسع أفقه، وأن يكون على استعداد للترجمة مثلا ولو لم يكن متخصصا، لذا يواجه خريجو العربية مشاكل كثيرة في مواجهة المصطلحات الحديثة، مما يتطلب إثراء المنهج بمواد جديدة أو متجددة كالترجمة والمعلوماتية وعلم المصطلح، ولابد من اطلاع الطالب على مختلف المعارف والعلوم ودفعه للاهتمام بها حتى إذا تخرج كان قادرا على أن يسهم في جهود التعريب سواء بالترجمة أم توليد المصطلحات، فقصر تعليم العربية على النص الأدبي أو الديني يعد تضييقا لمتسع.[4]

([1]) أبو العنين، عمر عبد المعطي: (2003): التعريب والأمة، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، المنصورة، العدد52 ص256.

([2]) علي، نبيل، (2001): الثقافة العربية وعصر المعلومات، مجلة عالم المعرفة، عدد 265، الكويت، 2001، ص 306-325.

([3]) بوتردين، يحيى: (2008)، من أجل تعليم للعربية يخدم التعريب ويدعمه، مجلة دراسات العدد التاسع، جامعة ابن زهر، أكادير، المغرب ص105.

([4]) المصدر السابق :105.

3- الانتقال بالتدريس من كفاية التلقي إلى كفاية الإنتاج:

وهي أن يتم تنويع طرق التعليم بحيث يكون التركيز على إشراك الطالب في عملية الاكتساب اللغوي من خلال العمل على تكوين ملكته وجعله قادرا على إنتاج اللغة، عوضا على أن يكتفي بالتلقي،[1] على أن يمكّن الطالب من المشاركة بعمليّة التعريب من خلال إبداء رأيه في المصطلحات المعرّبة خاصة كونها تتناسب مع العقلية التي يفكر فيها الطالب الجامعي.

4- ضرورة الانفتاح على اللغات الأجنبية:

ينبغي تعزيز تعليم اللغات الأجنبية ضمن منهاج تعليم العربية، على أن يكون ذلك في إطار فلسفة أشمل تعني بعصرنة محتويات تعليم العربية وتقنياتها من أجل تعزيز وضعها قبل ذلك، كي لا يسقط الطالب في عقدة التفوق اللغوي الذي كثيرا ما توسم به اللغات الأجنبية مما يؤدي إلى فقدان الثقة بنفسه.[2]

ومن المقترحات التي يراها الباحث أيضا:

5- إنشاء مؤسسات للتعريب والترجمة والتوزيع وطنيا وإقليميا وعربيا دعماً لجهود المجامع اللغوية.

6- التعاون والتنسيق بين المؤسسات العلمية في الوطن العربي.

7- الاهتمام باللغة العربية من مراحلها الأولى .

8- توفير الدعم المادي المطلوب للتعريب.

9- الاهتمام بالتراث العلمي كتحقيق المخطوطات.

10-تطوير الدراسات العلمية باللغة العربية .

الخاتمة:

حاول هذا البحث الوقوف على ظاهرة شغلت بال علماء العربية، وهي التعريب.

وقد اشتمل هذا البحث في حديثه عن التعريب من خلال تعريفه لغة واصطلاحا، وبيان معايير الألفاظ المعرّبة، عارضا أهم دواعي التعريب، معرّجا على تعريب المصطلح، خاتما بمقترحات عملية للتعريب، وقد خرج البحث بالنتائج التالية:

1. إن مفهوم التعريب لا يقف عند صبغ اللفظ الأجنبي بصبغة عربية، بل قد يكون التعريب مرادفا للترجمة، وهو بأسمى معانيه رد الهوية العربية الأصيلة على العربي لتصبح اللغة العربية عنده لغة الفكر والشعور والحراك الاجتماعي.
2. تعد حركة التعريب في التعليم من أبرز وأهم الضرورات التي دعت إلى عملية التعريب، إذ إن الفكر الأصيل لا يخلق في الأمة إلا إذا بلغتها.
3. يتوافر في اللغة العربية إمكانات عالية يمكن الرجوع إليها لتحقيق نجاح عملية التعريب كالتراث والاشتقاق والإبدال، وغيرها من الإمكانات التي لجأ إليه أسلافنا في تعريب المصطلح الأجنبي.

([1]) المصدر نفسه 105.

([2]) المصدر نفسه: 105.

4. على الرغم من توظيف المعاصرين من اللغويين والمتخصصين لإمكانات اللغة العربية في وضع المصطلح؛ إلا أن أعمالهم ظلت قاصرة إذا ما قورنت بأعمال لغات أخرى، وإذا ما قورنت بمدى استجابة اللغة العربية وطواعيتها في التعامل مع المصطلح، لذا لا بد من إعادة النظر في إمكانيات اللغة العربية؛ لتسخيرها في خدمة حركة التعريب على أكمل وجه.
5. تواجه حركة التعريب إشكاليات متعددة، منها: ما يتعلق بالجانب المادي، ومنها: ما يتعلق بنقص الدقة في وضع المصطلح، ومنها: ما يعود إلى ضعف الالتزام بالمصطلحات المعرّبة من قبل الشعوب العربية، إلى غير ذلك من الإشكاليات، إلا أنه على الرغم من كل هذه الصعوبات فإنه يمكن أن تنهض بحركة تعريب عالية إذا ما تم العمل بشكل جماعي لا فردي.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب:

1. الأزهري، محمد بن أحمد،(2001): تهذيب اللغة، 8ج، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى.
2. التونجي، محمد، (2005): المعرب والدخيل في اللغة العربية وآدابها، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
3. تيمور، محمود(د،ت): مشكلات اللغة العربية، مكتبة الآداب، القاهرة.
4. ابن جني، أبو الفتح عثمان،(د،ت): الخصائص، 3ج، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.
5. الجواليقي، موهوب بن أحمد،(1969): المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الطبعة الثانية، دار الكتب، القاهرة.
6. الجوهري، إسماعيل بن حمّاد، (1987): الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، 6ج، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت.
7. خريوش، عبد الرؤوف، (2002): حركة التعريب في الأردن، وزارة الثقافة الأردنية، عمان.
8. الزبيدي، مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، 40 ج، دار الهداية، (د،ت)
9. الزمخشري، محمود بن عمر،(1968): الكشاف في حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، 4ج، دار المعرفة، بيروت.
10. السيوطي، جلال الدين، (1998): المزهر في علوم اللغة وأنواعها، 2ج تحقيق: فؤاد علي منصور، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت.
11. سليم، محسن ،(1971): التعريب في لبنان مشاكله وأبعاده، مطبعة سليم، بيروت.
12. الشهابي، مصطفى،(1965): المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، الطبعة الثانية، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

13. عبد العزيز، محمد حسن،(1990): التعريب في القديم والحديث مع معاجم للألفاظ المعرّبة، دار الفكر العربي .
14. غنيم، كارم السيد(د،ت)، اللغة العربية والصحوة العلمية الحديثة، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع ، القاهرة.
15. الفراهيدي، الخليل بن أحمد،(د،ت) : العين، 8ج، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
16. الفيومي، أحمد بن محمد،(1994): المصباح المنير في غريب شرح الكبير للرافعي، ج2 دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.
17. القزاز، عبد الجبار،(1979): الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد.
18. المبارك محمد:(د،ت)، فقه اللغة وخصائص العربية، (د،م).
19. مولاي علي بو خاتم:(2005) مصطلحات النقد العربي السيماءوي الإشكالية والأصول والامتداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
20. ابن منظور، جمال الدين، (1414ه): لسان العرب، 15ج، الطبعة الثالثة، دار صادر، بيروت .

ثانيا: الدراسات والأبحاث:

1. أبو العنين، عمر عبد المعطي: (2003): التعريب والأمة، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، المنصورة، العدد52.
2. إبراهيم ، زيدان أحمد الحاج:(1996) اللغة العربية والتعريب، مجلة إتحاد الجامعات العربية، الأردن، العدد 31.
3. بوتردين، يحيى: (2008)، من أجل تعليم للعربية يخدم التعريب ويدعمه، مجلة دراسات العدد التاسع، جامعة ابن زهر، أكادير، المغرب.
4. حافظ، محمود: (1986) قضية تعريب التعليم العالي، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج56.
5. حمدان، إبراهيم بن محمود(2007): تعريب المصطلح بين الواقع والطموح، مجلة دراسات، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، مجلد 34، عدد2
6. خسارة، ممدوح: (2000)، المعرب والدخيل في المجلاّت المتخصصة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، العدد التاسع عشر.
7. الخوري، شحادة:(1984)، تعريب التعليم العالي وصلته بالترجمة والمصطلح، المؤتمر الثاني للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، منظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس
8. رزوق، راكان:(2000): دور المعلوماتية في تعريب العلوم، ندوة المسؤولين عن تعريب التعليم العالي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، سوريا.

9. صيادي، محمد المنجي:(1981)، التعريب في الوطن العربي، مؤتمر: التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية في تونس.
10. علي، نبيل،(2001)، الثقافة العربية وعصر المعلومات، مجلة عالم المعرفة، عدد 265، الكويت.
11. مجاهد، عبد الكريم: (2010)، التعريب، اليوم العلمي لكلية الآداب، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن، 2010م .
12. ولد سيدي أحمد، إسلمو:(2012م) منهجية مكتب تنسيق التعريب في اختيار المصطلحات العلمية، مجلة اللسان العربي، المكتب الدائم لتنسيق التعريب، العدد 69، الرباط، المغرب.

ثالثا: مواقع الانترنت:

موقع مجمع اللغة العربية الأردني
http://www.majma.org.jo/majma/index.php/-40-11-21-12-2008/40-39-11-21-12-2008 32.html